الإجابة النموذجية لمقياس: عصرنة الميزانية في الجزائر

1.الفرق بين التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي للميزانية العامة: 2 نقاط

يعتبر مبدأ التوازن من القواعد الثابتة في الميزانية إذ لا بد من توازن بين جانبي الايرادات والنفقات، لكن هذا المبدأ عرف بعض الاستثناءات الناجمة عموما عن تغير الفكر الاقتصادي والمستوحى من النظرية الكينزية، والتي تهدف إلى تحقيق عجز منتظم في ميزانية الدولة من أجل محاربة الركود، ويتحقق ذلك بغية تشجيع الطلب الإجمالي الذي يصاحبه غالبا زيادة في حجم المعروض الاقتصادي من سلع وخدمات الأمر الذي يؤدي إلى إنعاش الحركة الاقتصادية لذلك فإن رواج هذه الآلية مقترن باقتصاديات الدول المصنعة التي تمتلك جهاز إنتاجي مرن وحساس يستجيب للتغيرات في الطلب.

2. الغرض الأساسي لقانون المالية التصحيحي: 1 نقطة

إحداث تغيير في الرخصة البرلمانية للميزانية العامة، من أجل تأطير الأحداث المفاجئة والغير متوقعة التي قد تحدث خلال السنة المالية.

3. الهدف من مؤشر الميزانية المفتوحة، وتصنيف الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر: 2 نقاط

يسجل مؤشر الميزانية المفتوحة درجات لكل دولة وفقا لإجابات على استبيان، والذي يعمل على تقييم إتاحة معلومات حول الميزانية العامة. ويعكس مؤشر الميزانية المفتوحة لدولة ما دقة وشمولية وانفتاح معلومات الميزانية التي تتاح للعامة. وكون أن الجزائر قد احتلت مراتب متدنية وفقا لهذا المؤشر يعني أنها لا تتمتع بشفافية مالية.

4. الأجهزة الإدارية والتقنية المشاركة في عملية التحضير لمشروع الميزانية العامة: 3 نقاط

– **المديرية العامة للميزانية العامة:** تكلف بتجميع طلبات الاعتمادات التي تقدمها الدوائر والقطاعات الوزارية وتكيفها مع الجهات الحكومية، ثم تقوم بتقدير الاعتمادات الضرورية لها وتحضرها في وثيقة تعرف بـ: المذكرة المنهجية

– **المديريات العامة للضرائب والأملاك الوطنية والجمارك:** تقوم هذه المديريات بعملية رصد الإيرادات العامة المتوقعة بالنظر إلى الاجراءات الجبائية والجمركية التي تقوم بها، وكذا المتعلقة بأملاك الدولة.

– **المديرية المركزية للخزينة العمومية:** تقوم الخزينة العمومية بوظائف كثيرة أهمها تسيير الأموال العمومية حيث تساهم في جرد الأموال العمومية النهائية التي تشكل مصدر تمويل النفقات العامة المدرجة في الميزانية العامة.

5.التعريف بمشروع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر: 2 نقاط

مشروع تحديث الميزانية هو مبادرة حكومية انطلقت سنة 2001، لتحديث النظام الميزانياتي الجزائري، من أجل تعزيز قدرة وزارة المالية على القيام بمهامها الأساسية في تسيير الإنفاق العام وتنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة.

6. بداية إعداد وتحضير الميزانية العامة لسنة 2023، مع التعليل: 1 نقطة

بدأ تحضير الميزانية العامة سنة 2021، بسبب أن ميزانية 2023 هي ميزانية برامج، وبالتالي يتم تحظيرها ابتداء من السنة ن-2، وهي السنة 2021.

7. تحديد كيفية تقدير الإيرادات العامة وفقا للقانون 84-17: 2 نقاط

- يتم حساب نتائج التحصيل ابتداء من شهر جانفي إلى غاية شهر جويلية للسنة المعتبرة (7 أشهر الأولى) التي تكون نتائجها معروفة؛
- ثم يتم تقدير نتائج التحصيل المتوقعة للأشهر الخمسة من شهر أوت إلى شهر ديسمبر من السنة المعتبرة؛
- إضافة الفارق الحاصل بين نتائج تحصيل السبعة أشهر الأولى (جانفي --> جويلية) للسنة المعتبرة، وتقديرات تحصيل نفس الفترة من السنة الماضية، أي السبعة أشهر الأولى من السنة الماضية؛

8. تمثل الحسابات الخاصة بالخزينة خرقا لعدد من مبادئ الميزانية العامة. أذكر خرقا واحدا من هذه الخروقات واشرحه. 2 نقاط

يمكن للطالب ذكر واحد من الخروقات التالية: -مبدأ الشمولية، مبدأ الوحدة، مبدأ السنوية، مبدأ عدم التخصيص.

مع ذكر التعليل.

9. وفقا للقانون 18-15 تم إدخال أسلوب محاسبي جديد، مع ذكر السبب: 2 نقاط

تم ادخال محاسبة التكاليف كأسلوب محاسبي جديد.

تم إدخاله لأنه سيتم ادخال مفاهيم المردودية المالية في تسيير المالية العامة.

10. تعتمد الميزانية العامة وفقا للقانون 18-15، على التخطيط متوسط الأجل لفوائده المتعددة. 3 نقاط

يعني التخطيط المتوسط الأجل (التخطيط المتعدد السنوات) تخطيطا لمدة 5 سنوات، أي العمل بمبدأ الاستمرارية، وبالتالي فهو يمثل آلية جديدة وفعالة لتسيير الموارد العمومية، تعبر بصورة واضحة عن المحاور الكبرى للسياسة العامة للدولة فيما يخص عمليات التقدير، فهو يأخذ بعين الاعتبار ثلاث سنوات كاملة في عملية التقدير أي السنة المالية الجارية إضافة لسنتين لاحقتين.

أستاذة المقياس: د. إيمان بوعكاز

Dr. Bouakaz iman